

12 March 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

مرتكزات النهوض بنزع السلاح النووي

ورقة عمل مشتركة مقدمة من الأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وألمانيا، وإندونيسيا،
وجمهورية كوريا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، والنرويج، ونيوزيلندا،
وهولندا، واليابان*

اعتمد الوزراء إعلاناً وزارياً⁽¹⁾ في اجتماعهم المعقود في برلين في 25 شباط/فبراير 2020 وحددوا
في مرفق ذلك الإعلان قائمة غير حصرية بمرتكزات معقولة وقصيرة الأجل وقابلة للتحقيق للنهوض بنزع
السلاح النووي (انظر المرفق).

* محتوى ورقة العمل هذه حظي أيضاً بتأييد كل من أذربيجان، وأوروغواي، وآيسلندا، وبالاو، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا،
والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، وغينيا، وغينيا - بيساو، والفلبين، وكمبوديا، ولكسمبرغ، ومقدونيا
الشمالية، وموريتانيا، وهندوراس.

(1) يمكن الاطلاع عليه على www.auswaertiges-amt.de/en/newsroom/news/npt-50/2310112.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

مرتكزات النهوض بنزع السلاح النووي

نؤكد من جديد طابع التعاضد الذي يسم الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار ونشدد على أن التدابير والالتزامات المتفق عليها سابقاً، بما في ذلك "الخطوات الـ 13" للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2000 و "خطة العمل المكونة من 64 نقطة" للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010، لا تزال صالحة وتشكل الأساس لإحراز مزيد من التقدم في التنفيذ الكامل للمعاهدة وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وتتيح المرتكزات فرصاً ملموسة للحد من التوترات الدولية، وتحسين الأمن العالمي، وأداء دور تدابير بناء الثقة، وتمهيد الطريق لإحراز مزيد من التقدم في السنوات المقبلة، بهدف تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وتشمل هذه المجالات، في جملة أمور، تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات والعقائد الأمنية، والتقليل إلى أدنى حد من خطر نشوب النزاعات والاستخدام العرضي للأسلحة النووية، وتعزيز التعاون وبناء الثقة، وتحسين الشفافية فيما يتعلق بالترسانات والعقائد وتعزيز هيكل تحديد الأسلحة النووية.

ونتعهد بتحمل المسؤولية عن القيام، على سبيل المثال لا الحصر، بتعزيز المرتكزات التالية على طريق تنفيذ نزع السلاح النووي، وندعو جميع الدول إلى النظر فيها وتأييدها وتنفيذها:

- أن تعترف الدول الحائزة للأسلحة النووية بالحاجة إلى ضمان ألا تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى أبداً والنهوض بنزع السلاح النووي.
- أن تمدد الولايات المتحدة وروسيا المعاهدة المتعلقة بالتدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) وتشرعا في محادثات بشأن إمكانية توسيع نطاقها.
- أن تخفض الدول الحائزة للأسلحة النووية ترساناتها النووية أو تواصل تخفيضها وتساهم في ترتيبات تحديد أسلحة الجيل القادم.
- أن تناقش الدول الحائزة للأسلحة النووية، جماعياً أو فردياً، دور الأسلحة النووية في سياساتها وعقائدها وتتخذ تدابير عملية للحد منه.
- أن تعمق الدول الحائزة للأسلحة النووية المناقشات بشأن العقيدة النووية والسياسات المتعلقة بالإعلانات، فيما بينها ومع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء، في المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار وطوال الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.
- أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية تقريراً إلى الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن الترسانات وخطط تحديثها.
- أن تشدد الدول الحائزة للأسلحة النووية، جماعياً أو فردياً، الضمانات الأمنية السلبية، بما في ذلك في سياق المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية.

- أن تؤيد جميع الدول إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقا لقرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، وهذا ما نشعر بالتشجيع بشأنه مع انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر التي في عام 2019 والجهود المتواصلة في هذا الصدد.
- أن تشرع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تملك أسلحة نووية خارج إطار المعاهدة في حوار منظم لتقييم المخاطر النووية وتقليلها إلى أدنى حد والتصدي لها، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير تهدف إلى منع الأزمات، وتمديد أوقات اتخاذ القرارات في الأزمات، واتخاذ تدابير للتقليل من نقاط الضعف المحتملة الناشئة عن التكنولوجيات التخريبية والتهديدات السيبرانية، التي تشكل خطرا على القيادة والتحكم على سبيل المثال.
- أن تحسن الدول الحائزة للأسلحة النووية أو تنشئ اتصالات وبروتوكول في حالات الأزمات فيما بينها، على سبيل المثال عن طريق الخطوط الساخنة ومراكز الحد من المخاطر.
- أن تتصدى الدول الحائزة للأسلحة النووية للتشابه المتزايد بين النظم التقليدية والنووية وتتخذ تدابير لعكس اتجاه هذا التطور.
- أن تتمسك جميع الدول بقرارات الوقف الاختياري الحالية بشأن تجارب الأسلحة النووية أو أي تجارب نووية أخرى وأن تعزز الجهود الرامية إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المستحق منذ مدة طويلة، من خلال مواصلة الدعوة لدى الدول التي يلزم تصديقها على المعاهدة ومن خلال مواصلة تعاون تلك الدول، وكذلك الجهود السياسية والتقنية والمالية الرامية إلى زيادة تعزيز نظم الرصد الدولية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
- أن تعلن جميع الدول وتتمسك بقرارات الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.
- أن تظهر الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تملك أسلحة نووية خارج إطار المعاهدة القدرة على القيادة لإعادة إطلاق المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية.
- أن تؤيد جميع الدول المبادرات الجارية بشأن تطوير قدرات متعددة الأطراف للتحقق من نزع السلاح النووي، مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة مثل مجموعات الخبراء الحكوميين، والأفرقة العاملة المفتوحة العضوية وبناء القدرات.
- أن تتواصل جميع الدول مع جيل الشباب، بما في ذلك من خلال منابر الحوار، والتوجيه، وفرص التدريب الداخلي، والزمالات، والمنح الدراسية، والأحداث النموذجية، وأنشطة مجموعات الشباب.
- أن تشجّع جميع الدول على القيام بزيارات إلى المجتمعات المحلية المتضررة من الأسلحة النووية والتفاعل معها، بما في ذلك هيروشيما وناغازاكي، ومواقع التجارب النووية السابقة مثل سيميبالاتينسك والمواقع الموجودة في المحيط الهادئ.
- أن تضمن جميع الدول المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة للمرأة وتواصل إدماج المنظورات الجنسانية في جميع جوانب عمليات اتخاذ القرارات في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

- أن تشرع الدول الحائزة للأسلحة النووية في حوار وتكتفه بشأن الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، بأقصى قدر من الشفافية إزاء المجتمع الدولي، وأن تعزز التفاهم والثقة المتبادلين وتضع الإطار لاتفاقات تحديد الأسلحة ولنزع السلاح في المستقبل.
 - أن تقدم جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تقارير عن تنفيذها للتعهدات والالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار باستخدام شكل موحد للإبلاغ، وأن تؤيد المقترحات الرامية إلى تعزيز التزامات الإبلاغ والشفافية.
 - أن تقدم كل دولة حائزة للأسلحة النووية تقاريرها عن تنفيذ معاهدة عدم الانتشار قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2020.
 - أن تلتزم جميع الدول بتعزيز دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار لتحسين التنفيذ من جميع جوانبه ودعم الجهود الجارية لتعزيز عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.
- وإذ تسلم المرتكزات المذكورة آنفا بوجود وجهات نظر مختلفة للدول، فهي تتسم بأنها مترابطة ومتعاضدة وتوفر طريقة لبناء زخم سياسي يمكن أن يساعد على إزالة العوائق الدبلوماسية الحالية والنهوض بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي. وستبذل حكوماتنا قصارى جهودها لتحقيق هذه الغاية.